مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: مصادر النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا وسبل تواصل الوظائف عالميا
اسم الكاتب: د. نوفل قاسم علي الشهوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/965
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مصادر النمو الأقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا وسبل تواصل الوظائف عالميا

الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان

مستخلص البحث :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد وتحليل أهم مصادر النمو الاقتصادي لبلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا (مجموعة MENA) للفترة (1999-2003)، والتي تتكون من فئتين متميزتين من البلدان هما: فئة الموارد الطبيعية من أجل التغيير والتحول وفئة النهوض.

تشير المؤشرات االإقتصادية للنمو توفر اسس النهوض ولكن هناك قيود لا يمكن تخطيها بأي حال هي البطالة وقصور تنمية رأس المال الانساني. الأول يؤثر مباشرة في عملية النمو بينما يؤثر الثاني بالنمو عن طريق تأثيره بأهم مكوناته وهي معدلات التقدم التكنولوجي.

وجدت الدراسة ان هذه العلاقات مهمة وتعمل بالإتجاهات المطلوبة، ولكن حملها المديات اللازمة للتواصل عالميا يعتمد على الحكومات واجراءاتها في خلق السوق والبيئة من أجل تحقيق الأهداف.

مصادر النمو الأقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسبل تواصل الوظائف عالميا

الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان*

1- مقدمة

نما الاقتصاد العالمي عام (2003) بمعدل (2.8%) بزيادة قدرها (1%) عما تحقق في العام الذي سبقه ثم قفز عام (2004) الى (4%)، وقد قاد هذا المعدل الاقتصادات منخفضة الدخل. وخلال عقد التسعينات الماضي كان النمو الاقتصادي لدى الاقتصادات النامية الواقعة في شرق آسيا هو الأسرع، وبمعدل نمو سنوي (6.7%) وفي جنوب آسيا بمعدل (5.5%)، وكان في كل منهما مدفوعاً من الصين والهند على الترتيب وبنسبة (70%) من معدل كل منهما حيث استمر هذا النمو وبمعدلين هما (8.1%) و (7.5%) لكل من شرق آسيا وجنوبها.

أما الإتجاه العام للنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Middle East and North Afria (MENA)** فقد شهد تقلبات عديدة***

---

* مدرس / مركز الدراسات الأقليمية- جامعة الموصل- العراق.

** وهي إحدى المناطق النامية الست في العالم كما سيرد ذكرها لاحقاً.

*** شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تجربة نمو فريدة. فبعد رخاء اقتصادي ملحوظ في الفترة (1970 -1985) عزي بشكل كبير إلى زيادة الإيرادات النفطية، تلاه ركود اقتصادي (1985-2000) عزي كذلك إلى هبوط أسعار النفط الأمر الذي عطل النمو الاقتصادي وأبطأ التحسينات في المؤشرات الاجتماعية وفي الوعي البيئي وفي أحكام ركائز تنمية البيئة في المنطقة.

حيث كان خلال عقد تسعينات القرن الماضي أسرع مما في الثمانينات منه، ثم تراجع في الفترة (2000–2002) قليلاً مسجلاً متوسط معدل نمو قدره (3%). وبعدها وفي عام (2003) تضاعف هذا المعدل، وقد عزي ذلك إلى النمو الذي تحقق في الجزائر وإيران والعربية السعودية بنحو (7%). ولكن هذا التحسن في النمو الاقتصادي لا يضاهي ما تحقق في أقاليم نامية أخرى مثل شرق آسيا وجنوبها وحتى أوربا ووسط آسيا (WDI,2005, Table 4a)[1] ولم يتماشى مع الاتجاه العالمي.

أهمية الموضوع

إن النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة لا يواكب النمو الاقتصادي العالمي ومتباطئاً عنه، ولئن كان مسار النمو لبلدان إقليم (MENA) أعلى مما لمسار النمو في بلدان أمريكا اللاتينية، وأفريقيا فإن مقارنة حجوم الناتج الكلي تغير كثيراً من هذا الترتيب ولذلك ينبغي عدم الاكتفاء بمقارنات معدلات النمو بشكل مطلق في تصور الدور الذي يمكن أن تسهم به البلدان النامية في النمو الاقتصادي العالمي، ذلك أن تحقيق الإسهام المتقدم يستلزم تسجيل معدلات النمو المقاس على مستوى الناتج للفرد الواحد.

فعلى مستوى الأقاليم النامية الستة في العالم بلغ أعلى مستوى إنتاج للعام (2003) حدود (2000) بليون دولار أمريكي تقريباً في إقليم اقتصادات شرق آسيا، وتجاوزه بقليل في إقليم أمريكا اللاتينية. وقد انطلقت اتجاهات النمو لدى المناطق النامية في العالم عام (1980) من مستوى ناتج محلي إجمالي (US$ 400) في الإقليم الأول المذكور بينما انطلق في الإقليم الثاني ومعه بقية الأقاليم النامية من (US$ 1300) كذلك (WDI, 2005, Table 4b)[2]. وإذا افترض أن مستوى الإنتاج لعام

(2003) هو رقم قياسي ونسبت مستويات الإنتاج الأخرى اليه تتوضح اكثر صورة التحولات في حجم الناتج الكلي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تحركت من حدود (21%) عام (1980) إلى (40%) منه تقريباً عام (2003) وتحركت في جنوب آسيا من (12%) الى حدود (40%) والى أقل منها في افريقيا، وتراوحت نسب أوربا وآسيا الوسطى عند (50%) تقريباً.

ولكن حجم المجتمع الذي ينتج ذلك المستوى من الإنتاج محجوب من هذه الصورة، وبسبب الاختلافات الكبيرة في حجم السكان من إقليم لآخر فان مؤشر نصيب الفرد من (GDP)* يغير الصورة تماماً، حيث تحتل أمريكا اللاتينية المقام الأول في هذا المؤشر، وتتنافس على المرتبتين الثانية والثالثة وبشكل متبادل كل من منطقتي (MENA) وأوربا–آسيا الوسطى. ينتظم بعد ذلك شرق آسيا، ثم جنوب آسيا بالمرتبتين الرابعة والخامسة وأخيراً أفريقيا.

هذا يعني ان متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي في المجموعة يفترض ان يعطيها مرتبة متقدمة أعلى تؤهلها اكثر من غيرها مثل شرق آسيا أو جنوبها للتواصل مع النمو الاقتصادي العالمي. فإلى أي مدى يمكن أن يكون هذا الاستنتاج واقعياً؟ في الحقيقة إن ما يمكن أن يضع هذه الصورة على الأرض هو النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* وكذلك من الناتج المحلي الأجمالي (GNP) Gross National Product

مشكلة البحث

تتلخص إشكالية البحث هنا في إن التواصل مع النمو الاقتصادي العالمي يتطلب أولاً الارتقاء بمتوسط الناتج المحلي للفرد، التي يمكن أن نسميها هنا **ناتجية**** الفرد من سكان (MENA) إلى مستويات مقاربة لنظيرتها في العالم ومن ثم البحث بعد ذلك في تحليل سبل نمو **انتاجية** الفرد الذي يمكن أن يعمل فعلاً فيها ومن ثم عقد المقارنة معه. ولأجل ذلك يلاحظ المستوى الكلي للناتج المحلي الإجمالي بشكل مقارن في المجموعات الستة للبلدان النامية.

والمسار العام لنمو **الناتجية** لسنوات الفترة (1992-2002) بحسب (التقرير السنوي للبنك الدولي، الجدول-4، ص87) فيلاحظ عليه تراجع هذه المجموعة إلى المرتبة الرابعة بين الاقاليم النامية بعد كل من شرق آسيا وجنوبها وأمريكا اللاتينية. وعليه لابد والحالة هذه ان يتزايد الناتج المحلي الاجمالي في اقتصادات (MENA) ليس بمعدلات ايجابية متزايدة حسب، وانما باسرع من النمو السكاني فيها، والذي هو من المعدلات المرتفعة اصلاً في دول العالم النامي.

وتتلخص **مشكلة البحث** في أن التواصل مع النمو الإقتصادي العالمي يتطلب أساساً الإرتقاء بمتوسط ناتجية الفرد في (MENA) الى مستويات مقاربة لناتجية نظيره في العالم والبحث في مصادر النمو فيها. وعليه فان مشاركة أكبر نسبة ممكنة من الساكنة النشطة اقتصادياً ثم نمو الناتج الكلي باسرع من نمو السكان هو جوهر اشكالية التواصل مع النمو الاقتصادي العالمي، والسبيل إلى التربع على الموقع المتقدم في الاسهام فيه، وذلك في

** **الناتجية هنا هي مختصر بديل عن: متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان من إجمالي الناتج المحلي GDP تمييزاً عن الإنتاجية التي: متوسط حصة الفرد الواحد من القوى العاملة في سن العمل.. في إحمالي الناتج المحلي.**

سياق النمو العالمي من قبل الاقتصادات متوسطة الدخل شأنها شأن بلدان (MENA) بدلا من تلك منخفضة الدخل في جنوب اسيا وشرقها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تخمين وتحديد مصادر النمو الإقتصادي المباشرة وغير المباشرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا للفترة (1999-2003) بما يعزز سبل تواصل وظائفها الإقتصادية الداخلية عالمياً. وترى هذه الدراسة: (1) ان زيادة انتاجية الفرد العامل هي عنصر مهم ترفع من وتائر النمو الاقتصادي (2) وان اضافة معدلات موجبة من الانتاجية للناس العاطلين وبنسب متزايدة منهم هو مصدر اخر قد يتقدم على المصدر الاول في نمو الناتجية الذي يسهم في النمو الاقتصادي (3) كما وان انتاجية العناصر الكلية Total Factor* Productivity (TFP) هي مصدر ثالث لنمو الناتجية. ويعتمد تقدم اسهامه في النمو الاقتصادي على اسهام مصدرين أوليين وهما تنمية راس المال البشري والأنشطة الإبداعية للبحث والتطوير، أو بتعبير أدق للبحث والتنمية للإقتصادات النامية من وجهة نظر هذه الدراسة، وهو ما اتفق عليه حديثاً في أدبيات الأمم المتحدة.[3].

* **يقصد بإنتاجية العناصر الكلية (TFP) كفاءة هياكل النظم الإدارية او التنظيمية لاستخدام عناصر الانتاج، وهي تقيس عنصر الإنتاج غير المجسد والذي يزيد من النمو الاقتصادي بشكل كبير، وتقيس معدلات النمو في (TFP) بافتراضات معينة معدلات التقدم التكنولوجي الحيادي غير المجسد.**

فرضية البحث

يفترض البحث "أن إمكانية توسيع قاعدة الانتاج بين السكان وتعزيز نموه بشكل متزايد تتأتى من خلال النهوض بالسبل الرئيسة الثلاث: نمو متوسط الانتاجية للفرد العامل فيها أولاً؛ وتخفيض معدلات البطالة للعمال العاطلين فيها ثانيا؛ وتعزيز مصادر النمو في انتاجية العناصر الكلية مقياساً للتقدم التكنولوجي فيها ثالثاً".

ولا يزال التعويل عالمياً على توسيع دور القطاع الخاص في التشغيل وخلق الوظائف، وامتصاص قدر من معدلات البطالة وتحفيز تنمية المهارات فضلا عن تنشئة المجالات المختلفة لانشطة البحث والتنمية. ويتوقف مدى اتساع دور القطاع الخاص في هذه الاستثمارات في (MENA) على الإصلاحات الهيكلية وتحسن نظم الادارة العامة وكفاءة اسواق المال، واذا ماتحقق ذلك يمكن عند ذاك الكلام عن تزايد الانتاجية بشكل مطرد.

والشيء ذاته يقال في حال نجاح أي بلد فيها بإضافة كم اضافي من الناتجية المتوسطة لنسبة مهمة من العمال العاطلين الى أرقام الانتاج. والتقدم التكنولوجي خارجي المنشأ يسهم برفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال نمو الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري وتوسيع قاعدة الاستثمار في الانشطة الابداعية للبحث والتنمية. والمشكلة الرئيسة أمام منهجية التحليل هنا هي استحالة امكانية الحصول على سلاسل بيانات عن الأنشطة الإبداعية للبحث والتنمية لبلدان المنطقة.

المبحث الثاني القادم يحلل واقع وفرة الموارد الطبيعية والبشرية في بلدان المنطقة، والمبحث الثالث يحلل أوضاع الفقر والبطالة وامكانات النمو فيها حيث تتقارب هذه المتغيرات وتتباعد اعتماداً: على امكانات التغيير وريادية دور القطاع الخاص في التنمية وعلى؛ الاستثمارات في الإنسان كانفاقات خدمية عامة على التعليم وكاستثمار في رأس المال الإنساني؛ وعلى إمكانية

تخفيض معدلات البطالة. ويرسم المبحث الرابع خلاصة للاستنتاجات التي تؤشر سبل تواصل الوظائف الاقتصادية لبلدان منطقة (MENA) مع النمو الاقتصادي العالمي والمقترات الرئيسة لها.

2- الموارد الطبيعية والموارد البشرية للنمو

يلاحظ في بلدان مجموعة (MENA) التي تضم (21) بلداً وجود فئتين رئيسيتين من حيث توفر الموارد هما: فئة وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز وخامات اخرى، وهي: بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر وايران وليبيا؛ وفئة الموارد البشرية مثل مصر وتونس والمغرب و(اسرائيل) والعراق، يمكن في إطار التنمية البشرية يضاف إليها بلدان بلاد الشام (سوريا ولبنان والاردن وفلسطين)؛ فضلاً عن بلدين آخرين تفتقران تقريباً لغاية العام 2005 من وجهة نظر التنمية إلى كلا النمطين من الموارد؛ البشرية المتنامية والطبيعة الوفيرة هما جيبوتي واليمن.

وخلال العقد الاخير اعيد طرح السوال المعروف عما اذا كانت هناك علاقة بين وفرة الموارد الطبيعية لمجتمعٍ ما وبين معدل النمو الاقتصادي او مستوى الدخل فيه! وتجربة بلدان (MENA) تبين وجود هذه العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ومعدل النمو الاقتصادي المقاس بالتغيير النسبي في متوسط الدخل الفردي.

وهناك القليل من يتساءل: تحت أية ظروف يمكن للموارد الطبيعية ان تخدم كمحرك للنمو؟ وهل ان تاثيراتها تمتد إلى مستوى الدخل فقط ام إلى النمو الاقتصادي فقط ام إلى كليهما؟ ولكن لم يتساءل احد عما اذا كانت العلاقة الافتراضية بين وفرة الموارد الطبيعية وبين مقياس معين للنمو الاقتصادي مثل النمو في إجمالي الدخل المحلي (GDI) أو في إجمالي الناتج

المحلي (GDP)؟ بمعنى انه لو استبعدت ارقام ناتج الموارد الطبيعية من حسابات الدخل القومي وجرى التركيز على إجمالي الناتج المحلي للموارد البشرية في منطقة (MENA) مثلا هل ستبقى تلك الصورة من الفئات التي قسمت بلدان المنطقة على حالها ام تندمج تحت اطار فئة واحدة متدرجة نوعا ما في مراحل النمو الاقتصادي، باستثناء (إسرائيل)؟

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين جربت المجتمعات تنمية تكون فيها الموارد الطبيعية محركا للنمو كما في الولايات المتحدة واستراليا والدول الاسكندينافية (Wright 1990)[4] ولكن يصعب العثور في القرن العشرين على تجارب تنمية ناجحة من هذا القبيل. وفي الواقع كان قطاع الموارد الطبيعية في عدة بلدان يلقى عليه باللائمة في قصور التنمية و النمو البطئ للاقتصاد وهذا النقص في التجارب يحدد بطبيعة الحال المقدرة على استخدام احدث البيانات لتحليل التنوع الكبير في تجارب النمو مع الموارد الطبيعة.

لقد ركز القسم الاعظم من ادبيات النمو الاقتصادي على التغيير التقني وعلى تراكم راس المال الطبيعي ورأس المال البشري مع بعض الحالات والأوضاع الإقتصادية مثل دراسة تأثيرات الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي مثل دراسة (Edwards, 1997)[5] عما يعرف فعلاً عن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والإنتاجية والنمو. وهذا الاتجاه خلق فجوة فكرية في تفهم الكثير منا لأثر الهياكل المنتجة في الاقتصاد على النمو الاقتصادي ولذلك اتجه اقتصاديون آخرون لدراسة تأثير التغيرات في الهيكل المنتج الناجمة عن صدمات قطاع الموارد الاقتصادية على الاقتصاد الكلي في السبعينات، ما عرف بالمرض الألماني (Dutch disease)، في إطار يشرح التقدير الحقيقي (appreciation) فقط للنقود والأموال في عملية اعادة تخصيص الموارد التي ترافقها، ولكنها لم تتطرق إلى الاثار طويلة الاجل

هي ان التقدير الحقيقي للانتعاش الناجم عن الموارد الطبيعية ضار (detrimental) للنمو وللتنمية اللذان يرتكزان على الصادرات (لتلك الموارد). ولابد من تشخيص الآليات طويلة الاجل التي تربط صدمات قطاع الموارد الطبيعية العالمية مع الهيكل الانتاجي والاداء البعيد لكل بلد معني (Sachs and Warner 1995)[6] فاين دور الموارد البشرية في النمو الاقتصادي إلى جانب ذلك؟ قد يصعب الوقوف على تقديرات رقمية لواقع معين عن تاثير نمطي الموارد في النمو ولكن هناك تحليل نظري ورقمي من اشتقاق نموذج رياضي لتحليل كلا التاثيرين من قبل اورتيكا مع كريكوري (Ortega and Gregorio 2005) يبينان أن وفرة الموارد الطبيعية لاقتصادٍ ما من شأنها أن تحدث زيادة في متوسط الدخل فقط والذي يزيد من الرفاهة ولكنها لا تؤدي إلى زيادة معدل النمو، لا بل أنها تؤدي إلى تناقص في معدل النمو كذلك لذلك الاقتصاد تؤدي إلى تناقص معدل النمو، حيث أنها تحدث فقط زيادة في الدخل الذي يزيد من الرفاه[7].

وقد تناول تحليل **لاورتيكا مع كريكوري** كلا التأثيرين وفق نظرية النمو داخلي المنشأ لتوضيح لماذا ينبغي على البلدان وفيرة الموارد الطبيعية والمستويات المرتفعة من رصيد رأس المال البشري ان تكون قادرة على تحقيق مستويات اعلى من الرفاه، مبينة ان المستويات العالمية من رصيد رأس المال البشري يمكنها تغطية وتعويض التاثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية على النمو، وذلك في تطبيق تجريبي ببيانات الدول الاسكندنافية مقابل بلدان امريكا اللاتينية الغنية بالموارد الطبيعية للفترة (1970–1990) وتُبين كيف ان الاخيرة يمكن ان تنمو اسرع اعتماداً على الموارد الطبيعية.

ويبدو أن هناك سببين للآثار السلبية التي تتركها الموارد الطبيعية على النمو وحتى على التنمية: الأول هو ضعف المؤسسات القادرة على خلق الظروف المؤدية إلى ظهور الآثار والتي تكرس طاقات الاقتصاد لتحقيق عوائد اقتصادية وفيرة من الموارد الطبيعية (Lane and Tornell, 1996)[8] فتتوزع المواهب في هكذا اقتصادات مع تنوع الموارد فيها وتتوجه إلى أنشطة غير إنتاجية؛ والسبب الثاني تنطوي عليه البنية الإنتاجية للاقتصاد ويتعلق بتخصيص الموارد بين الأنشطة المختلفة وبتأثيرات متباينة على النمو
اذا امكن تخصيص رصيد معين لرأس المال لأحد خيارين: إما لمعالجة استخدام الموارد الطبيعية أو إلى إنتاج سلع تغذي النمو داخلي المنشأ، فإن الموارد الطبيعية تجذب رأس المال اليها في منافستها للأنشطة الداخلية المحددة للنمو.

وقد وجدت تلك الدراسة علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي في بلد من البلدان ذات الوفرة النسبية بالموارد الطبيعية، ووجدت علاقة إيجابية بين مستوى الدخل ووفرة الموارد فيه، وكذلك علاقة إيجابية بين رصيد رأس المال البشري والنمو الاقتصادي الذي يحكم السيطرة على حسن استخدام الموارد الطبيعية. وتوصلت كذلك إلى أن البلد الغني بالموارد الطبيعية يمكنه البدء بمستوى مرتفع للدخل في تركيم رصيد رأس المال البشري ويعمل على تعجيل نموه الاقتصادي، وعندها تكون الموارد نعمة بينما يقود البلد ذو المستويات المنخفضة من رأس المال البشري بالاقتصاد إلى الركود والتخصص بقلع الموارد الطبيعية.

وتوصلت نتائج تطبيق النموذج إلى أن معدل نمو اي اقتصاد هو عبارة عن وسط مرجح لمعدل نمو قطاع الموارد الطبيعية ومعدل نمو القطاع

الصناعي وذلك لان الاول لا ينمو، ويستخدم مقدار ثابت من راس المال البشري بينما يمكن للقطاع الصناعي ان يضيف رأسمال بشري بشكل غير محدد وبمعدل نمو موجب وبذلك يتضح انه كلما ازدادت الموارد النفطية كل ازداد الدخل الفردي ولكنها لا تزيد بالضرورة من نمو الاقتصاد بدون قدر كاف من رأس المال البشري، لا بل أن تنامي رأس المال البشري في ذلك الاقتصاد بشكل متزايد إنما يولد نمو اقتصادي أسرع عند توفر الموارد الطبيعية.

وعليه إذا كان مستوى (وقيمة) دليل التنمية الانسانية متواضعا كما في ليبيا (0.794) والعربية السعودية (0.768) وإيران (0.732) والجزائر (0.704) والعراق اقل من (0.600) طبقاً لآخر التقارير، وهي بلدان غنية بالموارد النفطية وكذلك الأردن (0.750) الغنية بالبوتاس والمغرب (0.620) الغنية بالفوسفات ومصر (0.653) الغنية بخامات الحديد (وحديثا بالنفط) ومعها سوريا (0.710) واليمن (0.482) في الموارد النفطية (دليل التنمية البشرية 2004).. فان وفرة الموارد الطبيعية تحدد معدلات النمو عند مستويات منخفضة إذا لم توجه موارد كافية للأنشطة المعززة للنمو، وبذلك قد لا تصبح الموارد الطبيعية نعمة بل نقمة كما في السودان مثلا لإنخفاض تكوين رأس المال البشري فيها.

وعموم بلدان (MENA) باستثناء (إسرائيل)، اقل نمواً وتهتم بتنمية رأس المال الإنساني ولكنها لا تكترث كثيراً بأنشطة البحث والتنمية (ب وت) الإبداعية ولا تعول على نتائجها. وبدلاً من ذلك تقدم على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج. ولقد ثبت ان تبني التكنولوجيا الجديدة عملية مكلفة جداً[9] ويكون نموذج النمو القائم على تبني الإبداعات هو الأكثر ملائمة لهذه البلدان. ومع توسيع قطاع (ب وت) كقطاع قائم بحد ذاته يكون البلد جاذبا للتكنولوجيا العالمية مع الاستثمار فيها، وعندها يمكن للمعرفة تشجيع

الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها في نظام التعليم السائد، والذي تتبلور معه المهارات الجديدة التي يمكن ان تتفاعل مع التكنولوجيا الجديدة، كأسرار وليست كإستهلاك واستخدام فقط. وفي هذه الحالة تتكامل المهارات الجديدة مع التكنولوجيا الجديدة إلى حد ما، ويتقيد اثر كل منهما بعد هذا الحد بمستوى الآخر. وبالنتيجة يصبح كل من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال البشري ضروريان لنمو الإنتاجية المستدامة ولا يكون أي منها لوحده كافيا وانما يعملان كمحركان للنمو[10]. فتراكم رأس المال البشري يزيد من جدوى وركنية الإبداعات ويشجع القطاع التجاري الخاص لتخصيص موارد اكبر للبحث وللتنمية. والتقدم التكنولوجي المتواصل يولد عوائد متزايدة على التعليم ويشجع الأجيال على تمضية وقت اكبر في الدراسة، ويقلل طلب المهارات تكاليف استخدام التكنولوجيا الموجودة ويولد حوافز على تطوير الجديد منها.

فإذا كانت الإبداعات وانتشاراتها والمهارات واستخداماتها من العناصر المهمة في عملية النمو، فما الأهمية النسبية للتقدم التكنولوجي مقابل تكوين رأس المال البشري في نمو الإنتاجية المستدام؟ وكيف يتفاعل هذان الشكلان من تراكم المعرفة داخليا في قيادة نمو الإنتاجية؟ لقد ركزت نظريات النمو سابقاً إما على الإبداعات أو على رأس المال البشري في تحريك النمو، ولكنها بدأت لاحقاً تشدد على تفاعل التغير التكنولوجي مع تراكم رأس المال البشري[11].

وعملية التنمية في جوهرها تنطلق من الإنسان لكي يتمكن من النهوض بالبيئة من أجل عيش أفضل للأنسان نفسه وتنبثق المشكلات فيها مع كيفية وسبل رفع قدرات الأفراد في تحسين البيئة، وقد يتطلب السبيل إلى ذلك العمل على تحفيز الطاقات البشرية والإسهام بأعلى مستوى ممكن. وإذا ما

ودليل التنمية البشرية يركز على الصحة والتعليم والدخل لجميع المجتمعات، و ثلثي بلدان (MENA) تبعا لذلك تقع في فئة التنمية المتوسطة (بين 0.500 و 0.800) حيث أن القيمة المتوسطة للدليل لكل بلدان المجموعة لعام (2002) هي (0.663). ولكن عند إدخال المؤشر الجديد الخاص اختلاف الجنسين في المشاركة تنخفض قيمة دليل التنمية الإنسانية لجميع بلدان (MENA)، وذلك كلما ازدادت التباين في المشاركة في النمو وفي التنمية الإنسانية الأساسية، وهذا يلاحظ في العربية السعودية وعمان واليمن وغيرها (دليل التنمية البشرية 2004، 129).

والتقدم في قيمة دليل التنمية البشرية يعني في أحد اوجه التعريف، مدى مغادرة نسبة معينة من السكان الفقراء لمواقعهم إلى مواقع متقدمة في الحياة. وسكان بلدان (MENA) يمثلون (5%) من سكان العالم، ولكن النسبة في جملة من مؤشرات التنمية البشرية فيها عام (2000) إلى نظرائهم في العالم توضح الصورة الشخصية لراس المال البشري ولمجالات تنميته مع تقليص مكامن الفقر والحرمان. فنسبة الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم يمثلون (0.7 %). والذين يعانون من سوء التغذية (4 %) والتلاميذ في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس (6.7 %) للفتيان، وهي ضعف النسبة للفتيات وهي مفارقة ملفتة للنظر. وعدد الأطفال الذين يموتون سنويا وأعمارهم دون الخامسة (9 %) والمحرومون من مصادر المياه الجيدة الصالحة للشرب (% 3.5) ومن الخدمات المقبولة للصرف الصحي (1.9%). في الحقيقة هذه النسب افضل حالا بكثير مما لأقاليم نامية أخرى مثل جنوب أفريقيا والصحراء الكبرى، وشرق آسيا، وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وحتى لدول إقليم وسط وشرق أوربا باستثناء مؤشرات التعليم وبقاء الأطفال دون الخامسة على قيد الحياة.

وعليه نجد أن مكامن القضاء على الفقر وحالات الحرمان لا تنحصر في مستويات الدخل في مجموعة (MENA) وإنما في جانبي الخدمات التعليمية والصحية كذلك. بمعنى انه لا توجد حالات فقر كما هي سائدة في العالم النامي لكن هناك مؤشرات يستدل منها على وجود مكامن للفقر يمكن أن تمثل خطورة على تحقيق التنمية الاقتصادية كما في فلسطين واليمن والعراق وجيبوتي. وفي العراق مثلا تزايد عدد وفيات الأطفال من المواليد الاحياء من (5%) عام (1990) إلى (12.5%) عم (2002) مقابل تناقص هذه النسبة في بلدان أخرى مثل مصر من (10.4%) إلى (4.1 %) بين السنتين المذكورتين.

إن معدل النمو الاقتصادي في منطقة (MENA) انخفض من (3.2%) عام (2001) إلى (3.1%) عام (2002) ليس للأسباب مارة الذكر وإنما لانخفاض مستويات الاستثمار ومحدودية المنافسة محليا وإقليميا. كما أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من الأراضي الفلسطينية، واحتلال العراق عام (2003) مرشحان لإلقاء الظلال بشكل متزايد على التنمية الاقتصادية من خلال لا استقرارية المعدل العام للنمو الاقتصادي في المنطقة وخلق القيود وتعطيل الموارد المادية والبشرية باتجاه النهوض والتواصل عالميا.

وفي السنوات الثلاث الأخيرة المنتهية شهدت اقتصادات (MENA) رخاءاً اقتصادياً مدفوعاً بزيادة الإيرادات النفطية وبشيء من التحسن في معدلات التبادل التجاري، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي (5.6%) وهو اعلى من معدل النمو المتوسط في التسعينات (3.6%) وقد ارتفع بذلك الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري بشكل ملحوظ. ولكن الملفت للاهتمام "ان هذا النمو لا يغير السمات الأساسية لهذه المنطقة، فما زال الحديث عن منطقة فيها نشاط القطاع الخاص محدود ومثله خلق الوظائف

وكذلك الاندماج إقليمياً مع الاقتصاد العالمي. وأخيراً، التأثير القوي على أسواق النفط القلقة"، بحسب مصطفى النابلي كبير اقتصاديي المنطقة في البنك الدولي [Mena Report 2005][12] في آخر تقارير البنك. وان هذا التحسن في النمو في (MENA) بلغة متوسط الدخل الفردي يواصل التخلف وراء أكثر المناطق النامية الأخرى للعالم.

وان تعطل الأسواق وانتشار معدلات البطالة في العراق وفلسطين وتواضع الأداء الاقتصادي فيهما وفي اليمن وجيبوتي، فضلا عن معدلات البطالة في الاقتصادات الأخرى غير النفطية في منطقة (MENA) هي بمثابة قيود وتحديات رئيسية أمام أية عمليات للتنمية أو للنمو. فقد وصلت البطالة في اليمن والجزائر (30%) بحسب أرقام (2005) وفي الأراضي الفلسطينية (50%) وفي (إسرائيل) (15%). حيث يبلغ المعدل العام المتوسط للبطالة في بلدان (MENA) أكثر من (15%) لسنة (2003) أو ما يعادل (24) مليون إنسان عاطل وقت كتابة هذه السطور. والمعدل السنوي لنمو قوة العمل فيها زهاء (1.3%) هذا المعدل يضيف حسب التقارير الرسمية الدولية (4) مليون عامل جديد يدخل سنويا إلى سوق العمل. فكيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية لمجتمعات تعدادها الآن (310) مليون ومعدل الساكنة النشطة اقتصادياً فيها (0.04) من مجمل السكان، حيث (30) مليون منهم في سن العمل عاطلين عن العمل في ضوء متوسط معدل البطالة فيها الآن؟

وفضلاً عن معالجة البطالة وهي التحدي الأكبر أمام أي تنمية اقتصادية للمنطقة، فقد اعتمدت الاستراتيجية التي اقترحها البنك الدولي لها تحقيق هدفي بناء مناخ الاستثمارات الملائم لخلق فرص عمل، وتمكين الفقراء من أسباب القوة في الحياة (ومشاركتهم) من خلال المعارف والمهارات التي تمكنهم من بناء سبل عيش قابلة للاستمرار. وتضمنت هذه الإستراتيجية خمسة تحديدات هي: كفاءة (ونظام) إدارة القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص وخلق فرص

العمل والتعليم إلى جنب العيش في منطقة قليلة المياه، والمساواة بين الجنسين.

3- الفقر والبطالة والنمو: تقارب وتباعد

ازدادت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب من مجموع السكان فيها من (13.1%) عام (1991) إلى (19%) عام (1998) مقابل انخفاض هذه النسبة في الأردن من (15%) إلى (11.7%) بين العامين المذكورين. ولكن المشكلة الأكثر تحدياً هي انخفاض صاف معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من مجموع السكان في بلدان اخرى من مجموعة (MENA)، كما في الإمارات العربية المتحدة من (100%) عام (1991) إلى (81%) عام (2001) مقابل ارتفاعها في الكويت من (49%) إلى (85%) وفي المغرب من (57%) إلى (88%) وفي موريتانيا من (35%) إلى (67%) بين العامين ذاتيهما. فضلاً عن تناقصات وتراجعات أحيانا كثيرة في مؤشرات التعليم الأمية وإمكانات انتشار التقانة والأداء الاقتصادي لهذه المجموعة (دليل التنمية البشرية 2004 الجداول 13-10).

ويقترن وجود الفقر كثيراً في عدد كبير من بلدان (MENA) منخفضة الدخل مثل اليمن وجيبوتي حيث لإجمالي الدخل القومي (GNI) للفرد (520) دولار و (910) دولار في السنة على الترتيب، وفي فلسطين ومصر والمغرب وسوريا وتونس والجزائر والأردن وإيران (1110، 1390، 1310، 1160، 1850، 1930، 2240، 2010) دولار على التتابع، وهي اقل من المتوسط في عموم المنطقة البالغ (2390) دولار وذلك لعام (2003). كما يقترن الفقر مع ارتفاع نسب الأسر كبيرة الحجم وبنسب مرتفعة في العالم النامي، وترتفع معها معدلات الخصوبة ففي اليمن وجيبوتي وفلسطين لأكثر من خمسة ولادات لكل امرأة بشكل متميز عن باقي تلك

البلدان، حيث ترتفع في عمومها معدلات النمو السنوي باستثناء تونس وإيران (اقل من ذلك).

ومن المبحث السابق يستشف ان سياسات النمو الاقتصادي المستدام المدعومة بتخفيض ومعالجة معدلات الفقر لا تحتاج إلى دعم فئات الدخول المنخفضة بقدر ما تتطلب دعم لأسس المعارف والمهارات لدى تلك الفئات من العاملين والعاطلين معاً. كما ان جهود ردم الفجوات المعرفية تتطلب بالضرورة حلقات عمل وتحليل لكل مجموعة متماثلة الظروف من تلك البلدان بحيث تستهدف تنمية اقتصادية تتبنى معالجات الفقر، وهذا ما يقوم عليه أسلوب تحليل مختلف الدراسات الحالية في العالم لفهم العلاقة بين الفقر والنمو.

وفيما يأتي مناقشة تحليلية لأوضاع هذه المحاور وسبل تعزيزها في بلدان مجموعة (MENA)، وذلك ضمن ثلاثة فقرات أساسية ينبغي تكريس كل جهود التنمية باتجاهها في بلدان (MENA) وهي دور القطاع الخاص والاستثمار في الإنسان ومعالجة البطالة. وهذه المحاور الثلاث يمكن أن تكون مجالات تقارب في النمو أو تباعد فيه اعتماداً على السياسات الحكومية في كل بلد.

1-3 التغيير ودور القطاع الخاص

تعول النظرية الاقتصادية الحديثة للتنمية معرفية- القاعدة على دور وكفاءة القطاع الخاص في رفع الكفاءة الاقتصادية الكلية ونموها في البيئات المختلفة وعند شتى مراحل التنمية في الاقتصادات النامية. وتتبنى هذا الاتجاه تحليلات عالمية كثيرة تؤكد الدور الرئيس الذي يمكن أن تضطلع به مبادرات القطاع الخاص الاستثمارية في تحفيز النمو وفي تخفيض الفقر كذلك، عن طريق خلق فرص العمل الموسعة في الاقتصاد. ولعل تنمية هذا الدور تكون

مع تنمية القطاع الخاص وأتساع [illegible] والتحول عليها. وتتركز تنمية دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.. في فهم المناخ الإيجابي لعمليات الاستثمارات الخاصة وتحديد المعوقات المقيدة لإنتاجية الشركات ونموها إسهاما في نمو الإنتاج والدخل.

لقد حدد البنك الدولي كمؤسسة تنموية خمسة جوانب عدت بمثابة مقومات لتنمية دور القطاع الخاص وذلك من استطلاعه لآراء الخبراء في (21) عملية استقصاء عام (2003)، ويلاحظ ان هذه الجوانب (المقومات) تغطي الأسواق والبيئة، وهي: أسواق الائتمان، وتنظيم سوق العمل، وتنظيم دخول الشركات الجديدة إلى السوق، ثم تنفيذ العقود، وحالات الإنهيار أو الإفلاس. ولكن الملاحظ أيضا ان البنك الدولي في تبنيه لهذه المقومات لا يعمل بوصفه مؤسسة عالمية للتنمية فقط، وإنما هو اكبر مستثمر عالمي للأموال الاقراضية لأنجاح عملياته التمويلية وضمان استرداد الأموال. ويمتد نشاطه في أكثر من مائة بلد نامي او محتاج، ويشخص (55) بلد على إنها بلدان مؤهلة لاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وتجري مع عمليات الإقراض السنوية تقديم الخدمات الاستثمارية للاستثمارات الأجنبية.

ومن البرامج المنفذة لدعم تنمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة ومنها أعضاء في مجموعة (MENA) هي برامج (المعونات المستندة إلى النواتج) لإسناد القطاع الخاص في تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، حيث تستند هذه البرامج إلى تقييم النجاح والتقدم في المهام لغرض توسيع دائرة الإقراض والإسناد. ومن هذا التوجه يلاحظ ان المعضلة الأساس في ارتباط الاقتصادات النامية مع المؤسسات الاقراضية الدولية، وفي التنمية الاقتصادية هي عبر ما يسمى بالشراكات الدولية وهي **مسألة التمويل المالي**، وافتقار غالبية البلدان المقترضة إلى الأموال اللازمة، بوصف هذه البلدان اقتصادات تنمية متباطئة عن المشاركة في النمو الاقتصادي العالمي من وجهة النظر العالمية.

وبرامج عملية الهيكلة في اقتصادات تلك البلدان. فالنمو إذا ما تحقق فيها يكون نمو مستدان أو نمو ائتماني إذا صح التعبير، أو بعبارة أدق نمو بالدّين ينبغي سداده بآجال طويلة تتضاعف معه خدمة المديونية باستمرار. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مهمة ان هذا النمو قائم على إقراض مشروط بتوسيع المنافسة المقترنة مع الإنفتاح على السوق العالمية وزيادة الصادرات من السلع المنتجة. وما يحصل فعلا هو تفوق الواردات على الصادرات والاندماج الرأسي بالسوق العالمية بحسب نسبة مساهمتها به، مركز و أطراف بحسب نظرية الإقتصادي **راؤول بريبش** من أمريكا اللاتينية، الذي اشتهر بنظريته حول نسب التبادل التجاري.

فقد بلغ مجموع قروض البنك الدولي لمنطقة (MENA) عام (2003) نحو(1.1) بليون دولار امريكي لتمويل (19) مشروعا في (9) بلدان منها ساندت برامج الاصلاح والاستثمار في القطاع العام والقطاع الخاص وقطاعات التعليم وامدادات المياه والصرف الصحي، وادارة الموارد الطبيعية والزراعة، والبنية الأساسية (التقرير السنوي للبنك الدولي، 2005، 116). ولكن المبحث الثاني السابق بين وجود طائفتين متميزتين من البلدان في هذه المجموعة أحداها غنية بالموارد الطبيعية والأخرى فقيرة الموارد. وكلاهما مجموعة واحدة قوميا وإقليميا فهل يمثل التمويل مسألة عصية عليها لكي تلجأ إلى المؤسسات الدولية؟

لقد تحسنت استثمارات القطاع الخاص في بلدان (MENA) خلال عقد التسعينات، حيث ارتفعت كنسبة من (GDP) من (39.5%) عام (1990) إلى (46.4%) عام (2003)، ولكن هذا التحسن لم يكن أسرع مما في فئة البلدان متوسطة الدخل (من (43%) إلى (64.2%) ولا حتى مما في فئة البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من (39.3%) إلى (58.6%) بين

طرفي الفترة في الأعلاه، وكذلك ما وفر [illegible] (76.7%)، في حين ارتفعت استثمارات القطاع الخاص لدى البلدان الأوطأ في فئة الدخل المتوسط من (50.1%) إلى (76.6%) من ناتجها خلال الفترة نفسها.

وكان مصدر هذا التحسن لدى بلدان (MENA) مصر والمغرب وتليهما الإمارات العربية المتحدة، حيث انطلقت النسب فيها من مستويات اقل من المعدل المتوسط لعام (1990) لتبلغ أعلى من المعدل المتوسط لعام (2003). على ان هذا لم يكن المصدر الرئيس في تحسن دور القطاع الخاص في التنمية بل التحولات الكبيرة في الاقتصاد التي شهدتها بلدان أخرى داخل المجموعة سبقتها بكثير مثل الأردن والكويت ولبنان وإسرائيل حتى وصلت في عام (2003) نسبا متقدمة: (71.7%) و (79.8%) و (83.1%) و (92.2%) على الترتيب. وعلى بلدان أخرى مثل اليمن وسوريا وعمان وليبيا وإيران والعراق الكثير من الإصلاحات والتحولات الاقتصادية نحو توسيع دور القطاع الخاص في التنمية فيها، وخاصة في الجزائر البلد الوحيد الذي شهد تراجعا كبيرا في هذا المجال.

ويلاحظ ان المملكة المغربية اكثر بلدان المجموعة انفتاحاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وبنسبة (5.1%) من (GDP) لديها لعام (2003) تلتها الأردن (3.8 %) وإسرائيل (3.3 %) وتونس (2.2%) ولبنان (1.9%)، فيما حققت الكويت وليبيا واليمن نسباً سالبة مما قد يؤشر وجود فوائض مالية غير مستثمرة في الداخل.

وكان دور القطاع الخاص في اكثر بلدان هذه المجموعة في النصف الأول من التسعينات يتركز في مجالات الطاقة بالدرجة الأساس ثم في الاتصالات بنسب محدودة جداً، فقد حقق الأول معدل زيادة متوسطة بين (1996-2003) نحو (60%) من مستواه الأول، وقد طفر الثاني

(الاتصالات) إلى اكثر مما تواصل إليه مجال الطاقة بنسبة اكثر من (70%)

من مدراه الأخير وقد توسع القطاع الخاص ليشمل (20) مليون دولار للفترة بين (1990-1995) إلى اكثر من (8.66) مليار دولار للفترة بين (1996-2003)، ولكن دوره في قطاع الاتصالات طفر من (238) مليون دولار في الفترة الأولى إلى اكثر من (14.86) مليار دولار في الثانية. وشهد قطاع النقل دخول القطاع الخاص مما يقارب (2.5) مليار دولار في الفترة الأخيرة، ثم مجالات المياه والصرف الصحي بزهاء (1.23) مليار دولار فيها.

وقد قاد مجمل هذه الاستثمارات القطاع الخاص المغربي بما يقارب النصف (اكثر من 13 مليار دولار) تلتها مصر والعربية السعودية والجزائر وعمان (5.5 و 4.0 و 3.5 و 2) مليار دولار، لتنتظم بعدها بقية البلدان العربية بأرقام متواضعة نسبيا مثل إيران والأردن ولبنان وعمان وتونس وفلسطين، ولم تتوفر أرقام عن (إسرائيل) والعراق وليبيا والإمارات العربية وغيرها على موقعها في مجموعة البنك الدولي على شبكة المعلومات العالمية.

2-3 الاستثمار في الإنسان

مما لا شك فيه ان النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو أفضل أسلوب للتنمية الاقتصادية والمعرفة التي يقوم عليها اقتصاد التنمية تغطي مرحلتين هما: التعليم الأساسي والثانوي ثم الجامعي؛ والاستثمار في الإنسان، وان الأخيرة تتضمن النمطين المشار إليهما في المبحث الثاني وهما: تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري؛ والاستثمار في الأنشطة الإبداعية للبحث والتنمية.

ويقصد بالتنمية هنا مشروعات التطوير للسلع والخدمات المنتجة والجديد منها وكذلك لأساليب إنتاجها، وهي الشائعة في الاقتصادات المتقدمة صناعياً والمصنعة حديثاً من النامية كالتي عرفت بدول النمور في شرق آسيا والجنوب

أولاً التعليم: ارتفعت عالمياً أرقام معدلات إتمام مراحل الدراسة الابتدائية منذ عام (2003) بوصفها الهدف الإنمائي الأكثر حظوة في إمكانات التحقيق من بين الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وذلك ضمن جهود السعي الحثيث لتحقيق باقي تلك الأهداف ضمن ما عرف دوليا بالمبادرة المسرعة لتعليم الجميع، بمساعدة من البنك الدولي للاقتصادات التي لديها خطط لإصلاح قطاع التعليم ووثائق لتخفيض أعداد الفقراء لديها. وقد وصلت جهود مساندة التعليم الشامل مراحل النضج في البيئات التي توفرت لديها التخصيصات اللازمة (بالقروض طبعاً) لتشييد المدارس والانفاق على التعليم فيها.

وقد بدأت هذه الجهود في غالبية الدول النامية وبضمنها دول من (MENA) مثل اليمن وجيبوتي مع مؤتمر داكار عام (2000): التعليم للجميع، وأسفرت عن تقدم ملموس في تدعيم الالتزامات الحكومية في المساواة بين الجنسين في التعليم وفي قطاعات التعليم اللاحقة وتقديم "تحليلات مهمة لدور التعليم الجامعي والتحديات الجديدة الناجمة عن ضرورة التعلم مدى الحياة في الأسواق العالمية المتسمة بالديناميكية والمدفوعة بالمعارف" (التقرير السنوي للبنك الدولي 2003، 65)[13].

أي أن الفضل في تلك الجهود كان ولازال يعود في الحقيقة إلى توفر الأموال الاقتراضية اللازمة وبنسبة وصلت نصف الأموال الكلية المتاحة التي خصصت لقطاع التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية الستة. وهذه الأهداف هي: مساندة التعليم الأساسي، شمول الأيتام وأطفال أسر المعانات (في

الالتحاق بالمدارس والوقاية من مرض وفيروس الايدز)، وتعليم الفتيات أسوة بالفتيان، ومعالجة احتياجات الأطفال المعاقين (حيث يمثلون نسبة كبيرة من

حالات دراسية لبعض المدارس الابتدائية في اليمن

اهتمام البلد بالطفل، وأخيرا التعليم الاساسي للبالغين وتخفيض الأمية بينهم.

ولقد اهتم مؤتمر التعلم مدى الحياة والاقتصاد القائم على المعرفة في شتوتغارت (2002) بسياسات التعليم والتدريب إلى جانب تحليل شامل لدور المهارات والتكنولوجيا في سد الفجوة في الانتاجية لمنطقة امريكا اللاتينية. أن ثلث الأطفال في التعليم الاساسي الابتدائي وثلثي شبان التعليم الثانوي تماما في اليمن هم خارج المدارس طيلة الفترة بين (1999–2003) مع تحسن نسبي بطيء جداً في هذا الصدد، مما يدل على عدم فاعلية برامج البنك الدولي في هذا البلد رغم ثقل جهوده فيها، وربما تكون برامج الاعتماد على الذات والتعاون الاقليمي العربي هي البديل الافضل في حال الاختيار.

وقد حظيت بلدان في افريقيا الصحراء الجنوبية حصة كبيرة من هذه البرامج مثل غينيا وهندوراس وموريتانيا والنيجر وغيرها ثم توسعت هذه المبادرة في مارس/2003 لتمثل ثلاثة بلدان هي اليمن وكامبيا وموزمبيق. والسؤال هنا اين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في مجموعة (MENA) وكلها عربية، لتتبنى مثل هذه المبادرة في البلدان الافقر فيها وهي جيبوتي واليمن؟ والحال متراجع اكثر في جيبوتي حيث يسود فيها ضعفي ارقام المؤشرين اعلاه السائدين في اليمن تماما وللفترة ذاتها. وهذا المؤشر يطرق ناقوس التنبيه في السعودية بالنسبة للتعليم: الابتدائي (59%) والثانوي (53%)، وفي العراق وسوريا بالنسبة للتعليم الثانوي (33%) لسنة (١٩٩٩)، وفي سوريا (45%). وتقع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي في باقي بلدان (MENA) بين (91%- 83%)، عدا قطر والجزائر وتونس

وسوريا بنسب من (95%) إلى (98%) على الترتيب، وتقع نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي في عموم باقي البلدان بين (70%) لدى عمان وتونس، و (86%) لدى المغرب. وتستثنى من هذه الارقام نسبتي الالتحاق اعلاه نسبيا

في (السنة الثالثة، العدد الثامن، حزيران 2006) ولا تتوفر بيانات عنها.

ثانياً: رأس المال البشري: اما تنمية راس المال البشري ومهاراته العلمية فلاتتوفر بينات منشورة عن رأس المال البشري سوى مقاييس متفرقة لدراسات هنا وهناك[14] ولا عن انشطة البحث والتنمية سوى نسب وارقام متفرقة وما هو متوفر لا يقدم إلا صورة ضبابية عن فجوة العلم والتكنولوجيا لدى البلدان العربية وكذلك ايران الى جانبها، قياساً مع ما في بلدان مجاورة مثل تركيا واسبانيا[15] مثلا. وتندرج مغادرة هذا المأزق في طيات التعويل على توسيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بأي حال.

واذا اعتمدنا عدد مستخدمي شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) مؤشراً افتراضياً يقرب مقياس ما لرأس المال البشري فان ثلث سكان (إسرائيل) عام (2003) يتعاملون مع المواقع العالمية معلوماتيا، يقابل ذلك ربع سكان كل من الامارات العربية والكويت والبحرين وقطر تباعاً، و (12%) من سكان لبنان، فيما تتوزع باقي بلدان (MENA) بين (1%) في جيبوتي و (8%) في الاردن للعام ذاته، والأبعد من ذلك (1%–2%) في سوريا والعراق واليمن لسنة (2002) (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2005).

3-3 البطالة ومعالجتها

بلغت معدلات البطالة حالياً ارقاماً مرتفعة في الجزائر وبشكل متزايد في السنوات الثلاث الأخيرة (30%) وفي تونس والامارات العربية المتحدة نحو (16%) وفلسطين والعراق (50%) وفي ايران والمملكة المغربية اكثر من (12%) والاردن اكثر من (13%) وذلك بحسب الارقام المنشورة حيث تعكس فقدان خطير في كفاءة تخصيص الموارد مقارنة مع الحالة في البلدان مرتفعة الدخل (6.5%). ان احصاءات البطالة في البلدان النامية ومنها بلدان

رسمية كما في البلدان المتقدمة وتشمل بحسب تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) العاطلين عن العمل من السكان النشطين اقتصاديا والباحثين عنه فضلا عن تاركي العمل بحثا عن فرص افضل. ويصعب في العديد من البلدان النامية قياس البطالة والاستخدام في القطاع الزراعي كالبطالة الموسمية بقدر صعوبة قياس الاستخدام في القطاع غير الرسمي فيها. كما تستبعد بطالة النساء من حسابات العمل النسوية في كثير من الأحيان لاسباب عدة مثل التمييز والمعوقات الهيكلية والاجتماعية والثقافية الى جانب تفضيل التفرغ لتربية الاطفال او العمل جزئيا بوظائف طارئة وغير ثابتة، ما يجعلهن بعيدات عن اسواق العمل التي يقاس فيها عرض العمل والطلب علية اسوة بالرجال. وتشكل النساء في الأردن اكثر من (70%) من فئة الناس خارج قوة العمل غير النشطة اقتصادياً وارتفعت نسبة الافراد العاطلين من فئة العاملين من (60%) لعام (1996) الى معدل متوسط (63.5%) خلال الفترة (2002-2000). وعليه فان الارقام الفعلية لبطالة الرجال هي اكثر مما هو منشور وان قطاعاً واسعاً من النسوة غير محسوب في معدلات البطالة، تجعل من حقيقة آثار البطالة على النشاط الاقتصادي الإجمالي متفاقمة في قصورها في التنمية الاقتصادية (WDR 2005).

وقد يكون من الشائع في العديد من البلدان النامية مصاحبة الكثير من النتائج السلبية لبرامج الاصلاحات الهيكلية مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الناس تحت خط الفقر وهذا ما

حصل للاقتصاد الاردني فعلا في سبيل تخفيض معدل التضخم وحالات العجز في ميزان المدفوعات من خلال تبني سياسات تخفيض الإنفاق العام الإستهلاكي والإستثماري ازاء توسيع نشاط القطاع الخاص، وانخفاض المساعدات المالية العربية للاردن (الجومرد 2000، 53)[16].

يستدل من هذه التجربة على اهمية استمرار الانفاق الحكومي الى جانب توسيع نشاط القطاع الخاص من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والفقر معاً ولكن تبقى مسألة التمويل هي المشكلة الاكثر تحديا بصورة حاسمة. واذا كانت البطالة في معظم البلدان النامية سبباً رئيسياً للفقر فهل هي كذلك في مجموعة (MENA) ام اكثر من ذلك؟

يبين تحليل اتجاهات خط الفقر المحلي تقدم الجزائر ومصر والاردن في تخفيض عدد السكان الفقراء من الريف والحضر بسواء بين منتصف عقد تسعينيات القرن الماضي ونهايته. ولكن الحالة معكوسة في المغرب فقد ازدادت نسبة السكان الفقراء من (13.1%) في الفترة (90-1991) الى (19%) بين (97-1998) والزيادة في الريف من (18%) الى (27.2%) اكبر مما في الحضر من (7.6%) الى (12.2%). والاتجاه نفسه يلاحظ في تونس بين تلك الفترتين ولكن بنسبة اخف تماماً. ولكن بمقياس خط الفقر المدقع فيلاحظ أن السكان الذي هم تحت دولار واحد باليوم قد بلغت نسبتهم في مصر (3.1%) من مجمل السكان عام (2000) فيما كان نظرائهم في باقي البلدان المذكورة وكذلك ايران اقل من (2%) من مجمل السكان فيها.

وتحت خط الفقر دولارين باليوم ترتفع المؤشرات كثيراً لتصل في مصر (43.9%) من مجموع السكان لعام (4000) مقابل (14.3%) في المغرب ونصف هذه النسب في الاردن وايران وتونس. وبذلك ترتفع فجوة الفقر بين هذين الخطين من اقل من (0.5%) من السكان في كل تلك البلدان الى

(11.3%) في مصر و(3.8%) في الجزائر و(3.1%) في المغرب ونصف الأخيرة في الاردن وايران وتونس.

يلاحظ انخفاض نسبة السكان الذي يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم في منطقة (MENA) من (5.1%) في عام (1981) الى (1.6%) عام (1993)، ولكنها بدأت بالازدياد بعد ذلك حيث وصلت (2%) عام (1996) و (2.6%) عام (1999). وهي ان كانت اقل معدلات الفقر في بقاع العالم النامي فهي الآن متزايدة، وان اتجاهات معدلاتها في المناطق النامية بين عامي (1993) و(2001) كانت مع التراجع (باستثناء معدلات افريقيا المتقبلة عند نسب مرتفعة كمتوسط عند (44%) وعند مقياس دولارين باليوم ارتفعت النسب بشكل مثير في العقد التسعيني الماضي لتصل الآن ربع سكان (MENA) وتقارب معدلات افريقيا اللاتينية وكلاهما اعلى مما في اوربا ووسط اسيا (خمس السكان).

وعند هذا المؤشر يؤشر أن نصف سكان شرق آسيا وثلاثة ارباع سكان جنوب اسيا وافريقيا هم تحت خط الفقر ولكن قاعدة الانتاج في هذه المناطق تمثل اكثر من نصف الانتاج العالمي، وان معظم النمو الاقتصادي في العالم يعزى الي شرق اسيا وجنوبها وعليه فمشكلة (MENA) لاتنحصر بالفقر بقدر انحسارها بالبطالة.

4- استنتاجات ومقترحات

*** للتفصيل حول القوة الشرائية المعادلة لخط الفقر المعدل (1.08) دولار بعد عام (1993) ينظر:**

http://iresearch. worldbank.org/povcal. net

لوحظ أن هناك فئتان متميزتان من بعضهما في تشابه الموارد الطبيعة أوالبشرية وهي فئة بلدان ما سميت في هذه الدراسة بلدان النهوض الاقتصادي المطلوب والتي تسود فيها نسباً مرتفعة من البطالة وهي عموما بلدان مدينة وعليها التزامات مالية دولية لسداد القروض التي تسلمتها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية فيها وذلك منذ سنوات ليست بالقليلة. والفئة الثانية هي بلدان التغيير البنيوي الاقتصادي المطلوب لعملية النمو المتواصل وهي وفيرة الموارد الطبيعية ولديها فوائض مالية ومعها (إسرائيل) في اللا مديونية رغم اختلافها في مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الدخل بفوارق ملحوظة.

وان النمو داخلي المنشأ يعول عليه اكثر في كلتا الفئتين باستثناء (إسرائيل). فلا زالت فيها نسباً غير هينة من العمالة تبحث عن فرص العمل وبشكل متزايد مع تنامي القصور في تنمية الإنسان صحياً ومعرفياً واقتصادياً، من مراحل الطفولة وشتى مراحل العمل المختلفة. وبالتالي فان سياسات النمو الاقتصادي القائمة على تخفيض الفقر تتطلب تنمية المهارات البشرية اكثر من دعم فئات الدخل المنخفض.

ولقد حدد المبحث الثالث ثلاثة محاور لتخفيض الفقر من خلال تخفيض البطالة وتحفيز النمو بشكل متبادل وهي: الإجراءات الفعالة لتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية مع التمهيد البيئي لتوسيع الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية المختلفة؛ والثاني مساندة التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي) من خلال رفع نسب الالتحاق بالدراسة وإكمال المراحل الدراسية فيها، ثم الاستثمار في راس المال البشري في اعتماد أسلوب التأهيل والتدريب لقوى العمل المختلة والتعليم العالي للكوادر المؤهلة مع فرص التشغيل والتنمية فضلا عن توسيع مجالات البحث والتنمية ونسب الأنفاق

عليها في كل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتعمل بوصفها محركا

النمو المتواصل. ويمكن للقطاع الخاص أن يأخذ دوره الكامل في هذه الاتجاهات لتحقيق معدلات أعلى للتنمية وللنمو الكلي.

لا يتوقع لأي محرك للتنمية الاقتصادية دوام التحفيز والنمو مع وجود نسبة متفاقمة للبطالة تفوق (8%) مثلاً (الأعلى من المتوسط العام لبلدان MENA)، وتعطل برمج التنمية المتواصلة مع النسب الخطرة مثل (10%) إلى (15%) من قوة العمل النشيطة اقتصاديا والتي هي لا تمثل أصلاً أكثر من (49%) من مجمل السكان في البلدان النامية و(40%) في بلدان (MENA) خلال العقد الحالي. ولذلك قدر المبحث الرابع تخفيض معدلات البطالة مصدرا للنمو الاقتصادي بالتطبيق التجريبي على الاقتصاد الجزائري أنموذجاً ووجد ان تخفيض البطالة من (15%) مثلاً إلى (7%) من قوة العمل يضاعف معدلات النمو الاقتصادي فيها بين (1999-2003) إلى اكثر من الضعف ويسرع معدلات التقدم التكنولوجي المقاس بإنتاجية العناصر الكلية بأكثر من (28) ضعف فيها، والحالة أصعب حتما مع التخفيض من نسبة (30) بالمائة على أرض الواقع مع معدلات تقدم محدودة.

كما وجد كذلك ان التنمية البشرية من خلال التعليم وحده تسهم ايجابياً ومعنوياً في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي المقاسة وذلك في نصف بلدان (MENA) للفترة بين (2000-2003)* وترشح جميع البلدان للنهوض الاقتصادي مع التغير. ويقدم النمو مع التكامل الاقراضي المالي البيني لهذه المجموعة نموا حقيقيا افضل من برامج النمو المستندة إلى نسب متزايدة من القروض الدولية. وترى هذه الرؤية المتواضعة ما يأتي:

*** في دراسة تجريبية لاحقة للباحث باستخدام بيانات هذه الدراسة ذاتها.**

1- الإنماء الإقليمي الأوسع نطاقاً: ويشمل الإنماء الإقليمي المنشأ في ناحيتين: الأولى موضوع رأس المال الذي لا يكون عبئا على التنمية وذلك عندما تتأتى مصادره من صناديق التنمية العربية والإقليمية المشتركة بعيداً عن خدمة الدين الثقيلة، إما من خلال القروض الداخلية الميسرة أو الشراكات أو الاستثمارات العربية المباشرة في تمويل التنمية ومجالاتها؛ والثانية إيقاف الهدر المتزايد في الطاقات البشرية العاملة من خلال توسيع دور وقاعدة القطاع الخاص وتحسين مناخات الاستثمار وإصلاح بيئاته كافة، ومن خلال تحسين نوعية الطاقات البشرية العاملة وتنمية مهاراتها في التدريب أثناء العمل ورفع نسب راس المال/العمل والتفاعل مع الأسواق العالمية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- ترشيق دور الدولة في قيادة التنمية الاقتصادية من خلال إصلاح القطاع العام وشفافية إشرافه على الاستثمارات المتنامية وسبل تحفيزها، دون الدخول طرفاً في الأسواق الاستثمارات. كما يتطلب ذلك الدور رفع القدرات الإنفاقية العامة على البنية الأساسية والهياكل التحتية السلعية؛ ماء وكهرباء وطرق.. وغير سلعية؛ خدماتية وأمنية.

3- ان خلق فرص العمل المبني على توسيع قواعد الإنتاج والمنافسة والتكامل الإقليمي وجميعها ينشأ من تحفيز كفاءة الاستثمارات الخاصة المحلية والإقليمية والأجنبية هي الضمان لامتصاص المعدلات المتزايدة للبطالة فضلاً عن الوظائف العامة في مجالات البنى الخدماتية؛ التعليمية والصحية والبلدية.. سبيلا للتنمية الاقتصادية.

4- التركيز على بناء اقتصاد المعرفة في شتى مراحل التعليم ومجالات العمل هو السبيل العربي والمحلي لبناء معدلات تقدم تكنولوجي ايجابية ومتزايدة وذات إسهامات متلاحقة في معدلات النمو الاقتصادي، أي التعويل اكثر على التحليلات التي تقدمها التطبيقات التجريبية لنظرية النمو خارجي المنشأ.

وإذا كانت الرؤى الثلاث الأولى السابقة تنطبق اكثر على بلدان الوفرة البشرية في المنطقة فان الرؤية الرابعة تحكم الشمولية لبلدان وفرة الموارد الطبيعية معها، وتأتي مكملة لها (كمجموعة) ومشتركة معها في متطلباتها لجهود استثنائية في التواصل وفي ظروف بيئية وعالمية دقيقة للغاية للانطلاق الحقيقي بمعدلات النمو في متوسط دخل الفرد وإنتاجيته في (MENA) وفي الإسهام في قيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمية أسوة بشرق آسيا وجنوبها.

5- وبلدان مجموعة (MENA) يمكنها تجاوز الإشكالية المالية وتتخطاها بالكامل في إقرار برامج مساعدات إقليمية ذاتية بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فيها والبلدان التي تفتقر إلى الموارد المادية فضلا عن انطلاق النمو وأنشطة التنمية فيه داخلياً وبشروط اقراض مخففة ضمن المجموعة العربية في (MENA) بفئتيها الموردية وغير الموردية.

Resources of Economic Growth at MENA and World Sustainability Approaches of Activities

Nawfal K. Ali Al-Shahwan*
PhD Economics
nawfal057@yahoo.com

Abstract

This Study aims to determining and analyzing the sources of Economic Growth at MENA and the Sustainability Approaches of Activities with the world regions between (1999-2003), in which found two discriminated subsets: the first; of natural resources for transitions and the other for catching up.

The Economic indicators of growth referring to the abundant of catch-up basics, but can't crossing constraints like Unemployment and the shortage with human capital development. The first constraint affects growth directly, but the other can do through out of the most important component of growth, technological progress rates.

The Study found that these relationships are significant and on the right directions, but it's conveying the warranted ranges for abroad act depends on the governments and their procedures in creating the appropriate market and environment in order to capture the goals.

* Lecturer at The Regional Studies Centre, The University of Mosul.

الهوامش والمراجع

1- World Bank, The World Bank Group, World Development Indicators, 2005, On the Web:
www.worldbank.org/data/wdi2005/wditext/section4_1.htm

2- Loc. Cit.

٣- الشهوان، دكتور نوفل قاسم علي، "معلومات الأنشطة الإبداعية وتقدير مصادر التطور التكنولوجي"، من أبحاث المؤتمر العلمي الرابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة فيلادلفيا (الأردن)، ١٥-١٦/آذار/٢٠٠٥، مقبول للنشر، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل (العراق)، نيسان ٢٠٠٥.

4- Wright, Gavin, "Resource Depletion and Economic Sustainability in Malaysia," *Environment and Development Economics*, 1997, vol. 2 (1), 19-37.

5- Edwards, Sebastian, "Openness, Productivity and Growth: What do we really know," National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No 5978, Cambridge MA, March 1997.

6- Sachs, Jeffrey and Andrew Warner, "Natural Resource Abundance and Economic Growth," NBER, Working Paper No 5398, December 1995.

7- Bravo-Ortega, Claudio and Jose De Gregorio, "The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital, and Economic Growth," World Bank Research Working Papers (WBRWP), Working Paper No 41073_wps3484, May 2005.

8- Lane, Philip and Aaron Tornell, "Power, Growth, and the Voracity Effect," Journal of Economic Growth, Vol. 1(2), June 1996, 213-241.

9- Cerisier, Fredrique and Fabien Postel-Vinay, "Endogenous Growth and the Labor Market," in: Encaoua et al. (eds.), The Economics and Econometrics of Innovation, Clawer Academic Publishers. The Netherlands, 2000, 83-104.

10- Lloyd-Ellis, Huw and Joanne Roberts, "Twin Engines of Growth," (WBRWP), Working Paper No 41073-wps3464, June 2000.

11- Goldin, C and L. Katz, "The Origins of Technology- Skill Complementarity," Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, 1998, 693-732.

12- www.menareport.com

١٣- التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠٠٣، الفصل ٤، أفاق محاور التركيز.

١٤- الشهوان، دكتور نوفل قاسم علي، المصدر السابق.

١٥- الشهوان، دكتور نوفل قاسم علي، "فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا وانعكاساتها عربياً، تركيا مثالاً، يأتي لاحقاً"، مقبول للنشر مجلة تنمية الرافدين (كلية الإدارة والإقتصاد جامعة الموصل/ جمهورية العراق)، آذار ٢٠٠٦.

١٦- الجومرد، دكتور أثيل عبد الجبار، متغير الإحباط ومعدل النشاط الإقتصادي للسكان في الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية،الجامعة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠٣.

.